

مقدمة الفصل:

لقد أدى الارتباط الوثيق بين البيئة والتنمية إلى ظهور مفهوم جديد للتنمية يسمى التنمية المستدامة وهي تنمية قابلة للاستمرار والتي تهدف إلى الاهتمام بالعلاقة المتبادلة ما بين الإنسان ومحيطه الطبيعي وبين المجتمع وتنميته، فالبيئة هي المخزون الطبيعي للموارد التي يعتمد عليها الإنسان والتنمية هي الأسلوب التي تتبعه المجتمعات للوصول إلى الرفاهية والمنفعة لذا فإن الأهداف التنموية البيئية يكمل بعضها البعض.

ونظرا للتهديد الواضح الذي تتعرض له البيئة كان من الضروري أن تقفز القضايا البيئية في مقدمة أولويات الاهتمام على الصعيد العالمي وأن تعمل جميع الدول المتقدمة منها والنامية على حد سواء من أجل مواجهة تلك القضايا ومعالجتها لذا أصبح من الضروري أن تكون قضايا البيئة من الموضوعات الهامة التي تفرض نفسها على سياسات ونظم التجارة الدولية وذلك من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

يهدف هذا الفصل إلى إبراز العلاقة التي تربط التجارة الدولية بالبيئة في إطار التنمية المستدامة ولذا تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث وهي:

المبحث الأول: ماهية التنمية المستدامة

المبحث الثاني: الإطار العام للتجارة الدولية

المبحث الثالث: العلاقة بين التجارة الدولية والبيئة في إطار التنمية المستدامة

المبحث الأول: ماهية التنمية المستدامة

لقد استحوذ موضوع التنمية المستدامة على اهتمام كبير على الصعيد العالمي حيث عقدت من أجلها القمم والمؤتمرات والندوات وتعتبر الاستدامة كنمط تنموي يمتاز بالعقلانية والرشد فهي تتعامل مع النشاطات الاقتصادية التي تهدف للنمو من جهة والمحافظة على البيئة والموارد الطبيعية من جهة أخرى، إذ أصبح العالم اليوم على قناعة بأن التنمية المستدامة هي السبيل الوحيد لضمان الحصول على مقومات الحياة في الحاضر والمستقبل.

المطلب الأول: التطور التاريخي لمفهوم التنمية المستدامة

1- ظهور فكرة التنمية المستدامة:

برز مفهوم التنمية المستدامة أول ما برز خلال مؤتمر ستوكهولم سنة 1972 حول البيئة الإنسانية الذي نظمته الأمم المتحدة وكان بمثابة خطوة نحو الاهتمام العالمي بالبيئة. في هذا المؤتمر ولأول مرة نوقشت القضايا البيئية وعلاقتها بواقع الفقر وغياب التنمية في العالم باعتبارهما أشد أعداء البيئة وتم فيه انتقاد الدول والحكومات التي تتجاهل البيئة عند التخطيط للتنمية.

"وقد صدرت عن هذا المؤتمر أول وثيقة دولية Rapport of the united nation

concern on the Human environment تتضمن هذه الوثيقة مبادئ العلاقات بين الدول و التوصيات التي تدعو كافة الحكومات والمنظمات الدولية لاتخاذ تدابير من أجل حماية البيئة وإنقاذ البشرية من الكوارث البيئية والعمل على تحسينها".¹

كما "أنشأت الجمعية العامة للأمم المتحدة برنامج الأمم المتحدة للبيئة United Nations Environment Programme وذلك في ديسمبر 1972"² الذي يعمل على الربط بين المشكلات البيئية والتنمية.

¹ زرنوح ياسمين، إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر-دراسة تقييمية-، مذكرة ماجستير، الجزائر العاصمة، 2005، ص:125.

² محمد صالح الشيخ، مرجع سبق ذكره، ص:113.

إلا أن استجابة غالبية الحكومات لنداءات المهتمين بحماية البيئة كانت بطيئة جدا عقب مؤتمر ستوكهولم بالإضافة إلى التقدم الضئيل الذي حدث في مجال البيئة عام 1972 عندما تم الموافقة على المعاهدة الدولية للتجار بالأحياء البرية النباتية والحيوانية المهددة بالانقراض Convention on International Trade in Endangered Species of Wild Fauna and Flora (CITES) فقد شهدت قضية البيئة "انتكاسة غير متوقعة في عام 1974 عندما تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة الوثيقة المتعلقة بحقوق وواجبات الدول Charter of Economic Rights and Duties of States (CERDS) التي أكدت على حقوق الدول في التنمية لكنها تجنبت أي إشارة للمعايير البيئية"¹ ومما زاد الأمر سوءا التجاهل الواضح للقضية البيئية في نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات في الدول المتقدمة التي تخلت عن مسؤوليتها اتجاه النتائج السلبية للعمليات الاقتصادية على البيئة لذا كانت هذه المرحلة بعيدة عن أي إجماع دولي تجاه قضايا البيئة.

وبقي الأمر هكذا حتى عام 1983 عندما طلب الأمين العام للأمم المتحدة من رئيسة وزراء النرويج في ذلك الوقت جرو هارلم بروندتلاند Gro Harlem Brundtland تشكيل لجنة للبحث عن أفضل السبل التي تمكّن كوكب الأرض من أن يستمر في توفير الاحتياجات الأساسية وذلك بصياغة افتراضات عملية تربط قضايا التنمية بحماية البيئة وترفع مستوى الوعي العام بهذه القضايا.

ومع نشر الوكالة التي أصبحت تعرف بالوكالة العالمية للبيئة والتنمية WCED لتقريرها مستقبلا المشترك عام 1987 الذي تزامن مع اكتشاف ثقب الأوزون فوق القارة المتجمدة الجنوبية حيث تم الاتفاق في نفس العام على بروتوكول مونتريال لمعاهدة فيينا حول حماية طبقة الأوزون أصبح مفهوم التنمية المستدامة مفهوما محوريا للتفكير المستقبلي.

¹ عبدالله بن جمعان الغامدي، التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسؤولية عن حماية البيئة، مقالة، المملكة العربية السعودية، 2007، ص: 26.

ومن تم يمكن القول بأن كل هذه التطورات المقلقة والشعور بأن بقاء البشر ومصيرهم مرتبطان ببقاء ومصير الكائنات الحية الأخرى واستمرار كوكب الأرض كمكان صالح للحياة بالإضافة إلى الإدراك العالمي بمدى خطورة ما وصلت إليه الأمور منذ عام 1973 قد أسهم في انعقاد مؤتمر "في مدينة ريو دي جانيرو بالبرازيل في 14 جوان 1992 الذي شكل أكبر حشد عالمي حول البيئة والتنمية تحت إشراف الأمم المتحدة وعرف هذا المؤتمر باسم قمة الأرض تدليلاً على أهميته العالمية".¹

وتتمثل أهمية أول قمة للأرض في ريو بأنها "قد وضعت حجر الأساس لرؤية عالمية جديدة عن البيئة محولة الأجندة الكونية إلى التنمية المستدامة"² وذلك بنقل الوعي البيئي العالمي من مرحلة التركيز على الظواهر البيئية إلى مرحلة البحث عن العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المتسببة في خلق المشكلات البيئية.

ومن الاتفاقيات المترتبة عن قمة الأرض:

- اتفاقية تتعلق بالتغير المناخي والتنوع البيولوجي من أجل مواجهة آثار التلوث؛
- وثيقة تتمثل في تقديم توجيهات حول التسيير المستدام للغابات في العالم؛
- الأجندة 21 المتمثلة في خطة عمل تسمح بالإجابة بصفة متتالية عن الأهداف الخاصة بالبيئة والتنمية في القرن الحادي والعشرون؛
- إعلان ريو حول البيئة والتنمية الذي يضم مجموعة مبادئ تحدد حقوق وواجبات الدول في هذا المجال.

وتم انعقاد قمة الأرض الثانية حول التنمية المستدامة في جوهانسبرج عام 2002 والتي حضرها ممثلون لأكثر من 160 بلداً من أجل إزالة التناقضات بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة بالإضافة إلى تطوير المزيد من الاتفاقيات في مجال التنمية المستدامة.

¹ زرنوح ياسمينية ، مرجع سبق ذكره، ص:127.

² عبدالله بن جمعان الغامدي، مرجع سبق ذكره، ص: 25.

2- مفهوم التنمية المستدامة:

لقد عرفت التنمية المستدامة "تزام شديد في التعريفات والمعاني فأصبحت المشكلة ليست غياب التعريف وإنما تعدد وتنوع هذه التعريفات"¹ لذا تضمن التقرير الصادر عن معهد الموارد العالمية والمختص بدراسة موضوع التنمية المستدامة ما يقارب عشرين تعريفا لها "وتم تصنيف هذه التعاريف ضمن أربع مجاميع أساسية حسب الموضوع المراد بحثه كما يلي:"²

(1) التعاريف ذات الطابع الاقتصادي: تعني التنمية المستدامة بالنسبة للدول المتقدمة إجراء خفض في استهلاك الطاقة والموارد وإحداث تحولات في الأنماط الحياتية السائدة في الاستهلاك والإنتاج والحد من تصدير نموذجها الصناعي للدول المتخلفة أما بالنسبة لهذه الأخيرة فهي تعني توظيف الموارد من أجل رفع مستوى المعيشة والحد من الفقر.

(2) التعاريف ذات الطابع الاجتماعي والإنساني: يقصد بها العمل على استقرار النمو السكاني ورفع مستوى الخدمات الصحية والتعليمية وخصوصا في الريف.

(3) التعاريف المتعلقة بالبيئة: وهي تعني حماية الموارد الطبيعية والاستخدام الأمثل للأراضي الزراعية والموارد المائية.

(4) التعاريف المتعلقة بالجانب التقني: ويقصد بها نقل المجتمع إلى عصر الصناعات النظيفة أي تلك التي تستخدم تكنولوجيا منظمة للبيئة.

وقد ذكر تقرير الموارد الطبيعية أن لهذه التعريفات قاسم مشترك وهو أن التنمية حتى تكون مستدامة يجب أن لا تتجاهل الضغوط البيئية ولا تستنزف الموارد الطبيعية وأن تحدث تحولات في القاعدة الصناعية والتكنولوجية السائدة.

ومن الملاحظ من هذه التعريفات أنها تخلق بين التنمية المستدامة من جهة وبين متطلباتها وعناصرها من جهة أخرى فهي تقتصر على جوهر التنمية المستدامة.

¹ محمد صالح الشيخ، مرجع سبق ذكره، ص: 92.

² كربالي بغداد، حمداني محمد، استراتيجيات وسياسات التنمية المستدامة في إطار التحولات الاقتصادية والتكنولوجية في الجزائر، مجلة علوم إنسانية، العدد 45، 2010، ص: 11.

لكن مهما كان أصل المفهوم فإن التنمية المستدامة واسعة التداول ومتعددة الاستخدامات ومتنوعة المعاني وذات مضامين مختلفة إذ حظيت بقبول كبير من سائر المتخصصين والمهتمين بشؤون البيئة لذا فإن معظم الكتابات قد أيدت تعريف اللجنة العالمية للبيئة والتنمية The World Commission on Environment and Development والتي قدمت تقريرها عام 1987 بعنوان مستقبلنا المشترك والذي عرف التنمية المستدامة على أنها "التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة على تلبية حاجاتهم".¹

ويعتبر مفهوم التنمية المستدامة كأسلوب جديد مقترح للتنمية الاقتصادية أي كبديل لأسلوب التنمية التقليدي لأنه يأخذ بعين الاعتبار المشكلات البيئة "ويهدف هذا المفهوم الجديد إلى تحسين نوعية حياة الإنسان من منطلق العيش في إطار قدرة التحمل أو القدرة الاستيعابية للأنظمة البيئية المحيطة"² بحيث يركز هذا المفهوم على حقيقة مفادها أن الاهتمام بالبيئة هو الأساس لتحقيق التنمية الاقتصادية أي أن سوء استخدام الأجيال الحاضرة للبيئة والموارد الطبيعية وكأنها المالك الوحيد لها متجاهلة حقوق الأجيال المقبلة سيؤدي إلى عدم استمرارية التنمية في المستقبل و بالتالي نتائجها سوف تكون سلبية على البيئة والاقتصاد على حد سواء، "بناء على ذلك أصبح من الضروري على مخططي التنمية الأخذ بنظر الاعتبار الجوانب البيئية في عملية اتخاذ القرارات".³

كما أن هذه التنمية لا تهدف إلى رفع الإنتاج فقط بل تعمل أيضا على مراعاة شروط هذا الإنتاج من حيث قيمة وكمية الموارد المستعملة فيه وما ينتج عنه من انعكاسات على البيئة وكذلك من حيث القيمة الاجتماعية في مجال القطاعات التنموية، فهي تعمل على تحسين نوعية حياة الإنسان ولكن ليس على حساب البيئة ولذا فإن جوهرها هو التفكير في المستقبل وفي مصير الأجيال القادمة.

¹ محمد عبد البديع، مرجع سبق ذكره، ص: 316.

² زرنوح ياسمينه، مرجع سبق ذكره، ص: 131.

³ عبد الوهاب الأمين، التنمية الاقتصادية- المشكلات والسياسات المقترحة مع الإشارة إلى البلدان العربية-، دار حافظ للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، المملكة العربية السعودية-جدة، 2000، ص: 346.

المطلب الثاني: عناصر وأهداف التنمية المستدامة

1- العناصر:

لا تتحقق التنمية المستدامة إلا بالتقاء العناصر الثلاث المتمثلة في وجهات نظر علماء الأيكولوجيا وعلماء الاقتصاد وعلماء الاجتماع (كما هو موضح في الشكل رقم 02).

(1) وجهة نظر علماء الأيكولوجيا: يركز علماء الأيكولوجيا على المحافظة على تكامل النظم الأيكولوجية اللازمة للاستقرار الكلي للنظام العالمي والاهتمام بقياس وحدات الكائنات الطبيعية والكيميائية والبيولوجية.

(2) وجهة نظر علماء الاقتصاد: يسعى علماء الاقتصاد إلى تحقيق الحد الأقصى للرفاهية البشرية وذلك في إطار القيود الحالية على أرصدة رأس المال والتكنولوجيا مع الأخذ بعين الاعتبار أهمية رأس المال الطبيعي.

(3) وجهة نظر علماء الاجتماع: يؤكد علماء الاجتماع أن العوامل الأساسية الفعالة في التنمية المستدامة هم البشر ومدى احتياجاتهم ورغباتهم واستخدام الوحدات غير الملموسة أحيانا مثل الرفاهية والتمكين الاجتماعي.

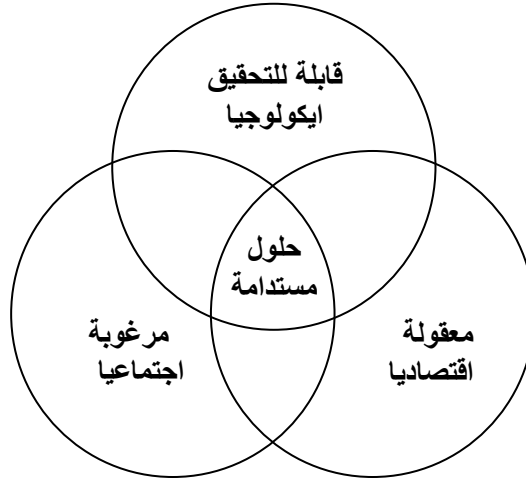
إن كل من علماء الاقتصاد والأيكولوجيا والاجتماع يتفقون على أهمية انشغالات الآخرين إلا أنه لا ينظر لهذه الانشغالات من وجهة نظر واحدة فكل حسب مجاله الخاص، "فقد يكون عالم الاقتصاد مثلاً على استعداد لأن يقر بأهمية العوامل الاجتماعية والبيئية ولكنه يفسر هذه العوامل من خلال عدسات عالم الاقتصاد"¹ كما تقتصر الهموم الاجتماعية على المسائل المتعلقة بالحد من التفاوت والفقر في حين تقتصر الهموم البيئية على المسائل المتعلقة بإدارة المصادر الطبيعية وتنسى أمور ذات أهمية مثل الترابط الاجتماعي والهوية الثقافية في سلامة النظام الأيكولوجي.

وعليه فإن "التنمية المستدامة هي التنمية التي تحقق التوازن بين النظام البيئي والاقتصادي والاجتماعي وتساهم في تحقيق أقصى قدر من النمو في كل نظام من هذه الأنظمة الثلاثة دون أن يؤثر التطور في أي نظام على الأنظمة الأخرى تأثيراً سلبياً".²

¹ خالد بوجعدار، مرجع سبق ذكره، ص: 46.

² زرنوح ياسمين، مرجع سبق ذكره، ص: 132.

الشكل رقم 02: العناصر الثلاث الرئيسية للتنمية المستدامة



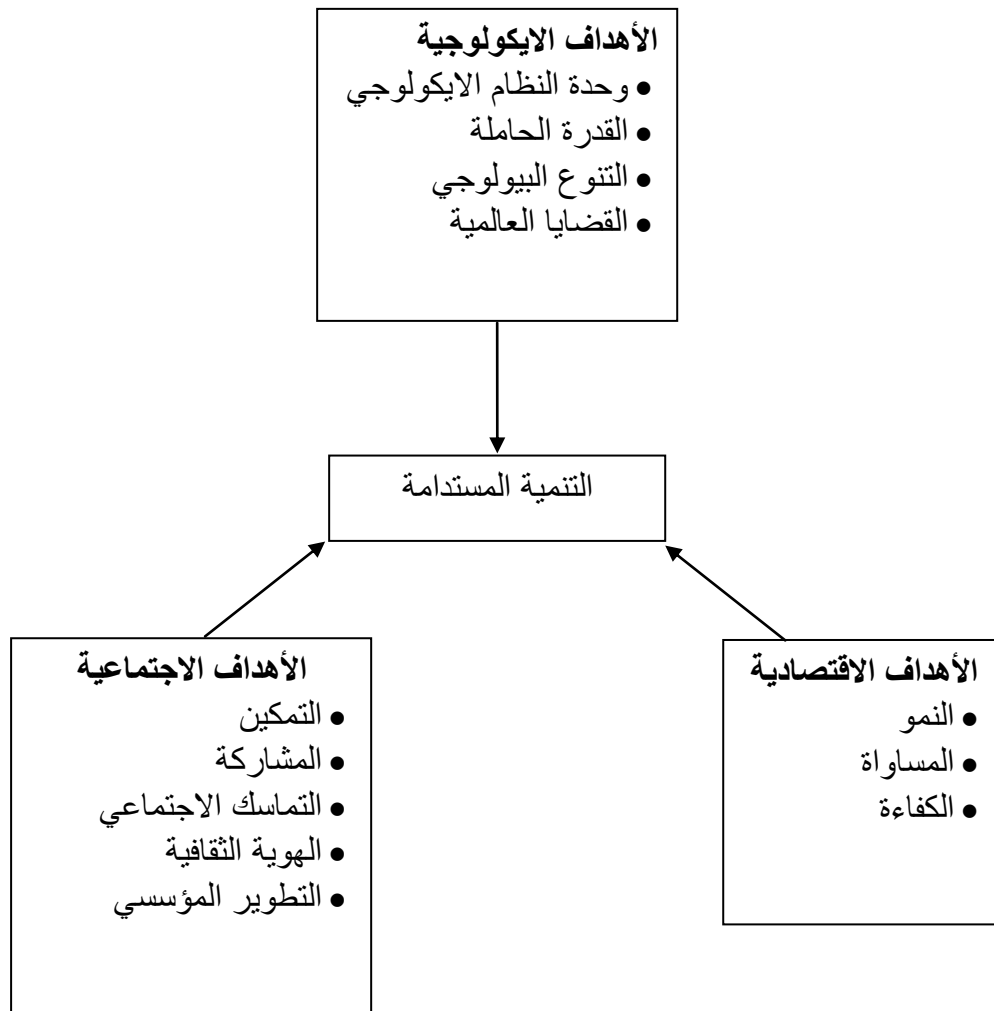
المرجع: المحرر/ف دوجلاس موسشيت، ترجمة بهاء شاهين، مبادئ التنمية المستدامة، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، الطبعة الأولى 2000، ص: 73.

2- الأهداف:

إن أهداف التنمية المستدامة لابد أن تكون "قابلة للتطبيق من الناحية الايكولوجية وأن تكون عملية من الناحية الاقتصادية ومرغوبة من الناحية الاجتماعية"¹ ويمكن عرض هذه الأهداف من خلال الشكل التالي:

¹ المحرر/ف دوجلاس موسشيت، ترجمة بهاء شاهين، مبادئ التنمية المستدامة، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، الطبعة الأولى 2000، ص: 73.

الشكل رقم 03: مجموعة الأهداف الثلاث التي يتعين دمجها في التنمية المستدامة



المرجع: المحرر/ف دوجلاس موسشيت، ترجمة بهاء شاهين، مبادئ التنمية المستدامة، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، الطبعة الأولى 2000، ص: 72.

المطلب الثالث: أبعاد التنمية المستدامة

"إن التنمية المستدامة تتضمن أبعادا متعددة تتداخل فيما بينها من شأن التركيز على معالجتها إحراز تقدم ملموس في تحقيق التنمية المستهدفة ويمكن الإشارة هنا إلى أربعة أبعاد حاسمة ومتفاعلة هي كل من الأبعاد الاقتصادية، البشرية، البيئية والتكنولوجية:"¹

1- الأبعاد الاقتصادية:

لقد ساعد علم اقتصاد البيئة على التقريب من التنمية المستدامة وذلك بالعمل بصورة أفضل على إدراج الاهتمامات البيئية والاجتماعية ضمن الأسلوب التقليدي لاتخاذ القرارات وهو ينطوي على إجراء تخليق جديد من المبادئ الاقتصادية الحالية وامتداداتها وذلك بمراعاتها الأبعاد التالية:

(1) حصة الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية: إن الأبعاد الاقتصادية للتنمية المستدامة يمكن ملاحظتها من خلال سكان الدول الصناعية الذين يستغلون قياسا على مستوى نصيب الفرد من الموارد الطبيعية في العالم أضعاف ما يستغله سكان البلدان النامية فمثلا استهلاك الطاقة الناجمة عن النفط والغاز والفحم هو في الولايات المتحدة أعلى منه في الهند بـ 33 مرة وهو في بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE أعلى بعشر مرات في المتوسط منه في البلدان النامية مجتمعة.

(2) إيقاف تبديد الموارد الطبيعية: بالنسبة للبلدان الغنية تتلخص التنمية المستدامة في القيام بتخفيضات مستمرة في مستويات الاستهلاك المبددة للطاقة والموارد الطبيعية وذلك بتحسين مستوى الكفاءة وإحداث تغيير جذري في أسلوب الحياة مع التأكد من عدم تصدير الضغوط البيئية إلى البلدان النامية، كما يقصد أيضا بالتنمية المستدامة "تغيير أنماط الاستهلاك التي تهدد التنوع البيولوجي في البلدان الأخرى مثل استهلاك الدول المتقدمة للمنتجات الحيوانية المهددة بالانقراض."²

¹ عبد السلام أيوب، أبعاد التنمية المستدامة، مداخل في الاجتماع السنوي لنقابة المهندسين الزراعيين التابعة للاتحاد المغربي للشغل، 2002.

² خالد مصطفى قاسم، إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص:29.

(3) مسؤولية البلدان المتقدمة عن التلوث وعن معالجته: تقع مسؤولية قيادة التنمية المستدامة على البلدان الصناعية لأن استهلاكها المتراكم في الماضي من الموارد الطبيعية كالمحروقات أسهم في مشكلات التلوث العالمي بالإضافة إلى أن هذه البلدان لديها الموارد المالية والتقنية والبشرية التي تمكنها من استخدام تكنولوجيات أنظف وتحويل اقتصادياتها نحو حماية النظم البيئية وتهيئة أسباب التي تهدف إلى تحقيق نوع من المساواة للوصول إلى الفرص الاقتصادية والخدمات الاجتماعية داخل مجتمعاتها، كما تتوفر لديها الموارد التقنية والمالية لتعزيز التنمية المستدامة في الدول الأخرى باعتبار أن ذلك استثمار في مستقبل الكرة الأرضية.

(4) تقليص تبعية البلدان النامية: تحتاج جوانب الربط الدولية بين البلدان الغنية والفقيرة إلى دراسة دقيقة ذلك لأن انخفاض استهلاك الموارد الطبيعية في البلدان الصناعية ينجر عنه تباطؤ نمو صادرات هذه المنتجات من البلدان النامية وبالتالي تنخفض أسعار السلع الأساسية بدرجة كبيرة مما يجعل البلدان النامية تفقد إيرادات تحتاج إليها احتياجا ماسا، "ومما يساعد على تعويض هذه الخسائر الانطلاق من نمط تنموي يقوم على الاعتماد على الذات لتنمية القدرات الذاتية وتأمين الاكتفاء الذاتي وبالتالي التوسع في التعاون الإقليمي وفي التجارة فيما بين البلدان النامية وتحقيق استثمارات ضخمة في رأس المال البشري والتوسع في الأخذ بالتكنولوجيات المحسنة".¹

(5) التنمية المستدامة لدى البلدان الفقيرة: تعني التنمية المستدامة في البلدان الفقيرة استخدام الموارد الطبيعية من أجل التحسين المستمر في مستويات المعيشة، إذ يحقق التخفيف من عبء الفقر المطلق نتائج عملية مهمة بالنسبة للتنمية المستدامة لأن هناك علاقة وثيقة بين الفقر وتدهور البيئة والنمو المتزايد للسكان والتخلف الناجم عن الاستعمار والتبعية المطلقة للقوى الرأسمالية.

¹ عبد السلام أيوب، مرجع سبق ذكره.

(6) المساواة في توزيع الموارد: "يجب على البلدان الفقيرة والغنية أن تعملوا معاً للتخفيف من عبء الفقر وتحسين مستويات المعيشة"¹ وتتمثل الوسيلة الناجعة لتحقيق ذلك في جعل فرص الحصول على الموارد والمنتجات والخدمات بين جميع أفراد المجتمع أقرب إلى المساواة إذ أن الفرص غير المتساوية في الحصول على التعليم والخدمات الاجتماعية وعلى الأراضي والموارد الطبيعية الأخرى وغيرها يعيق التنمية.

(7) الحد من التفاوت في المدخل: تعمل التنمية المستدامة على الحد من التفاوت المتزايد في الدخل وفي فرص الحصول على الرعاية الصحية في البلدان الصناعية وتتيح حيازات الأراضي الواسعة وغير المنتجة للفقراء الذين لا يملكون أرضاً أو للمهندسين الزراعيين العاطلين كما تقدم القروض إلى القطاعات الاقتصادية غير الرسمية وتكسيبها الشرعية وتسعى لتحسين فرص التعليم والرعاية الصحية بالنسبة للمرأة، إذ "أن سياسة تحسين فرص الحصول على الأراضي والتعليم وغير ذلك من الخدمات الاجتماعية لعبت دوراً حاسماً في تحفيز التنمية السريعة والنمو في اقتصاديات النمر الآسيوية مثل ماليزيا وكوريا الجنوبية وتايوان."²

(8) تقليص الإنفاق العسكري: يجب أن تعني التنمية المستدامة في جميع الدول تحويل الأموال من الإنفاق على الأغراض العسكرية وأمن الدولة إلى الإنفاق على احتياجات التنمية إذ أن إعادة تخصيص ولو جزء صغير من الموارد المخصصة للأغراض العسكرية يؤدي إلى الإسراع بالتنمية بشكل ملحوظ.

2- الأبعاد البشرية:

هناك مجموعة أبعاد يجب أخذها بعين الاعتبار عندما نكون بصدد الاهتمام بالإنسان الفرد والمجتمع بصفة عامة هي على النحو التالي:

¹ خالد مصطفى قاسم، مرجع سبق ذكره، ص:30.

² عبد السلام أيوب، مرجع سبق ذكره.

- (1) تشبيث النمو الديموغرافي: تعمل التنمية المستدامة على تحقيق تقدم كبير من أجل تثبيت نمو السكان وذلك لأن النمو السكاني السريع يشكل ضغطا كبيرا على الموارد الطبيعية وأيضا على قدرة الحكومات في توفير الخدمات وبالتالي فهو يحد من التنمية.
- (2) مكانة الحجم النهائي للسكان: يعتبر الحجم النهائي الذي يصل إليه السكان في الكرة الأرضية ذو أهمية كبيرة لأن حدود قدرة الأرض على إعالة الحياة البشرية غير معروفة بشكل دقيق "وتوحي الإسقاطات الحالية في ضوء الاتجاهات الحاضرة للخصوبة بأن عدد سكان العالم سيستقر عند حوالي 11.6 مليار نسمة وهو أكثر من ضعف عدد السكان الحاليين"¹ وإن ضغط السكان حتى بالمستويات الحالية هو عامل متنام من عوامل تدمير المساحات الخضراء وتدهور التربة والإفراط في استغلال الحياة البرية والموارد الطبيعية الأخرى لأن نمو السكان يؤدي إلى الإفراط في استخدام الموارد الطبيعية.
- (3) أهمية توزيع السكان: يكتسب توزيع السكان أهمية كبيرة لأن الاتجاهات الحالية نحو توسيع المناطق الحضرية وخاصة تطور المدن الكبيرة لها عواقب بيئية خطيرة تتمثل في زيادة النفايات والمواد الملوثة التي تعود بالضرر على الإنسان وتدمر النظم البيئية المحيطة بها ولذا فإن التنمية المستدامة تعمل على النهوض بالتنمية الريفية النشيطة من أجل إبطاء حركة الهجرة إلى المدن وبالتالي التقليل إلى الحد الأدنى من الآثار البيئية للتحضر.
- (4) الاستخدام الكامل للموارد البشرية: تسعى التنمية المستدامة إلى الاستخدام الكفء للموارد البشرية وذلك بتحسين الخدمات الأساسية المتمثلة في التعليم والخدمات الصحية ومحاربة الجوع وخاصة للذين يعيشون في فقر مطلق أو في المناطق النائية وبالتالي تعمل التنمية المستدامة على إعادة توجيه الموارد أو إعادة تخصيصها من أجل ضمان الوفاء أولا بالاحتياجات الأساسية وأيضا تحسين الرفاه الاجتماعي والاستثمار في رأس المال البشري وذلك بتدريب المربين والعاملين في الرعاية الصحية وغيرهم من المتخصصين من أجل العمل على استمرار التنمية.

¹ نفس المرجع السابق.

(5) الصحة والتعليم: تتفاعل التنمية البشرية تفاعلا قويا مع الأبعاد الأخرى للتنمية المستدامة فمثلا السكان الأصحاء الذين تحصلوا على التغذية الجيدة بما يكفيهم للعمل ووجود قوة عمل حسنة التعليم يساعد على التنمية الاقتصادية كما أن التعليم ينمي الفكر الذي يدعو إلى التنوع البيولوجي و تسخير أفضل حماية له.

(6) أهمية دور المرأة: لدور المرأة أهمية كبيرة إذ يقوم النساء والأطفال في كثير من البلدان النامية بالزراعة والرعي وجمع الحطب ونقل الماء ويعتنون بالبيئة المنزلية فالمرأة "هي المدبر الأول للموارد والبيئة في المنزل ورعاية وتربية الأطفال حيث يعتمد عليها في خلق نشئ صالح يغير من مستقبل التنمية في البلدان النامية ومع ذلك هي آخر من يجد الرعاية والاهتمام مقارنة بالرجال".¹

وإن الاستثمار في صحة المرأة وتعليمها يعود بمزايا متعددة على التنمية المستدامة إذ يساهم في تخفيض عدد المواليد بطريقة غير مباشرة وهذا ما تهدف إليه السياسات السكانية في الكثير من بلدان العالم.

3- الأبعاد البيئية:

إن مراعاة الجانب الايكولوجي في عملية التنمية يتطلب ما يلي:

(1) تفادي إتلاف التربة، استعمال المبيدات، تدمير الغطاء النباتي والمصايد: يؤدي كل من تعرية التربة وفقدان إنتاجيتها إلى التقليل من غلتها بحيث يخرجان سنويا مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية من دائرة الإنتاج كما يؤدي الإفراط في استخدام الأسمدة ومبيدات الحشرات إلى تلويث المياه السطحية والجوفية وإن الضغوط البشرية والحيوانية تضر بالغطاء النباتي والغابات وتدمرها "وهناك مصايد كثيرة للأسماك في المياه العذبة أو المياه البحرية يجري استغلالها فعلا بمستويات غير مستدامة أو أنها توشك أن تصبح كذلك".²

¹ خالد مصطفى قاسم، مرجع سبق ذكره، ص:33.

² عبد السلام أيوب، مرجع سبق ذكره.

(2) حماية الموارد الطبيعية: تسعى التنمية المستدامة إلى حماية الموارد الطبيعية حيث تعمل على استخدام الأراضي القابلة للزراعة وإمدادات المياه استخداماً أكثر كفاءة وأيضاً استحداث وتبني ممارسات وتكنولوجيات زراعية محسنة تزيد من الإنتاج وهذا باجتناّب الإسراف في استخدام الأسمدة الكيميائية والمبيدات حتى لا تلوث الأغذية البشرية والإمدادات المائية.

(3) صيانة المياه: إن توفر المياه العذبة بكميات مناسبة يعتبر ضروري للصحة والإنتاج الغذائي والتنمية الاجتماعية والاقتصادية "ورغم أن ثلثاً مساحة كوكب الأرض مغطاة بالمياه فإنه لا يمكن الاستفادة الآن إلا بنسبة 0.01 % منها لأغراض الاستخدام البشري المباشر"¹ ولذا فإن مشكلة ندرة المياه ستظل تتضاعف مع تزايد عدد سكان العالم وعليه تعمل التنمية المستدامة على صيانة المياه بوضع حد للاستخدامات المبددة لها وتحسين كفاءة شبكات المياه.

(4) تقليص ملاجئ الأنواع البيولوجية: إن الزحف العمراني على المساحات الزراعية والاستخدام غير العقلاني لها يقلص من الملاجئ المتاحة للأنواع الحيوانية والنباتية، كما تتعرض الغابات المدارية والغابات الساحلية وغيرها من الأراضي الرطبة لتدمير سريع مما يؤدي إلى انقراض الأنواع الحيوانية والنباتية، "والتنمية المستدامة في هذا المجال تعني أن يتم صيانة ثراء الأرض في التنوع البيولوجي للأجيال المقبلة وذلك بإبطاء عمليات الانقراض وتدمير الملاجئ والنظم الإيكولوجية بدرجة كبيرة وإن أمكن وقفها."²

(5) حماية المناخ من الاحتباس الحراري: تسعى التنمية المستدامة إلى عدم المخاطرة بإجراء تغييرات كبيرة في البيئة العالمية بزيادة مستوى سطح البحر أو تغيير أنماط سقوط الأمطار والغطاء النباتي أو زيادة الأشعة فوق البنفسجية التي يمكن تحدث تغيير في الفرص المتاحة للأجيال القادمة .

¹ الأمم المتحدة، السكان والبيئة والتنمية، التقرير الموجز للأمم المتحدة، نيويورك، 2001، ص: 20.

² عبد السلام أيوب، مرجع سبق ذكره.

4- الأبعاد التكنولوجية:

أصبحت التكنولوجيا أكثر من ضرورية في حياة البشرية ذلك لما توفره من رفاهية للإنسان من خلال الآلات ومعدات حديثة تقلل الكثير من الأعباء الإنسانية لكن بقدر ما تقدم التكنولوجيا كل ما هو جديد فإنها تخلق الكثير من الأضرار إذ أن تزايدها باستمرار يشكل تهديدا لحياة الإنسان، لذا لابد من مراعاة الأبعاد التالية:

(1) استعمال تكنولوجيات أنظف في المرافق الصناعية: في كثير من الأحيان تؤدي المرافق الصناعية إلى تدفق النفايات مما يتسبب في تلويث ما يحيط بها من هواء ومياه وتربة وإن هذه النفايات المتدفقة تكون كنتيجة لتكنولوجيات تقتصر إلى الكفاءة وأيضا لعدم فرض العقوبات الاقتصادية ولذا تعمل التنمية المستدامة هنا للتحويل إلى تكنولوجيات أنظف وأكفأ تقلص من استهلاك الموارد الطبيعية إلى أدنى حد واستخدام نظم تكنولوجية ذات ملوثات أقل بحيث تعيد تدوير النفايات داخليا وتعمل مع النظم البيئية وتساندها.

(2) الأخذ بالتكنولوجيات المحسنة وبالنصوص القانونية الزاجرة: غالبا ما تكون التكنولوجيات المستخدمة الآن في البلدان النامية أقل كفاءة وأكثر تسببا في التلوث من التكنولوجيات المستعملة في البلدان الصناعية و لذا تسعى التنمية المستدامة إلى الإسراع بالأخذ بالتكنولوجيات المحسنة وكذا النصوص القانونية الخاصة بفرض العقوبات في هذا المجال وتطبيقها، كما يهدف التعاون التكنولوجي إلى سد الفجوة بين البلدان الصناعية والنامية وذلك لزيادة الإنتاجية الاقتصادية وتجنب المزيد من التدهور في نوعية البيئة.

(3) المحروقات والاحتباس الحراري: "إن استخدام المحروقات يستدعي اهتماما خاصا لأنه مثال واضح على العمليات الصناعية غير المغلقة فالمحروقات يجري استخراجها وإحراقها وطرح نفاياتها داخل البيئة فتصبح بسبب ذلك مصدرا رئيسيا لتلوث الهواء في المناطق العمرانية والأمطار الحمضية التي تصيب مناطق كبيرة والاحتباس الحراري الذي يهدد بتغير المناخ."¹

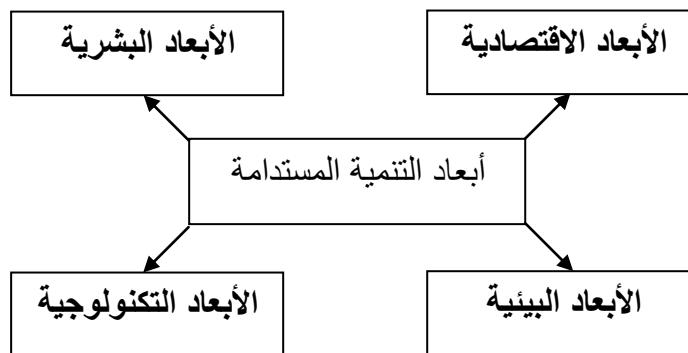
¹ نفس المرجع السابق.

إذ تتجاوز المستويات الحالية لانبعاث الغازات الحرارية من الأنشطة الإنسانية قدرة الأرض على امتصاصها وسيكون للتغيرات التي تترتب عن ذلك آثار مدمرة على النظم الإيكولوجية وعلى رفاه الناس ومعاشهم ولاسيما بالنسبة لمن يعتمدون اعتمادا مباشرا على النظم الطبيعية.

(4) الحد من انبعاث الغازات: تهدف التنمية المستدامة في هذا المجال إلى الحد من المعدل العالمي لزيادة انبعاث الغازات الحرارية وهذا بالحد بصورة كبيرة من استخدام المحروقات عن طريق إيجاد مصادر أخرى للطاقة لإمداد المجتمعات الصناعية ولابد للدول الصناعية أن تتخذ الخطوات الأولى للحد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون واستحداث تكنولوجيات جديدة لاستخدام الطاقة الحرارية بكفاءة أعلى وتوفير إمدادات من الطاقة غير الحرارية تكون مأمونة ونفقتها محتملة، "على أنه حتى تتوافر أمثال هذه التكنولوجيات فالتنمية المستدامة تعني استخدام المحروقات بكفاءة ما يستطاع في جميع البلدان."¹

(5) الحيولة دون تدهور طبقة الأوزون: تعمل التنمية المستدامة أيضا على الحيولة دون تدهور طبقة الأوزون الحامية للأرض إذ جاءت اتفاقية كيوتو للمطالبة بالتخلص تدريجيا من المواد الكيميائية المهددة للأوزون موضحة أن التعاون الدولي لمعالجة مخاطر البيئة العالمية هو أمر بالإمكان القيام به.

الشكل رقم 04: أبعاد التنمية المستدامة



المرجع: من إعداد الطالبة

¹ نفس المرجع السابق.

المبحث الثاني: الإطار العام للتجارة الدولية

إن قيام التجارة الدولية يستند في الأساس إلى فكرة التخصيص في الإنتاج، فالدول لا تستطيع إنتاج كل ما تحتاجه من منتجات فتلجأ إلى التخصيص في إنتاج سلع معينة ثم تبادلها بمنتجات سلع أخرى لا تستطيع إنتاجها داخل حدودها أو تنتجها ولكن بأسعار مرتفعة. ويرجع تخصص الدول إلى عوامل مختلفة وقد أدى التفاوت بين هذه العوامل فيما بين الدول إلى وجود تفاوت في نفقات الإنتاج مما أدى إلى قيام التخصيص والتبادل الدولي.

المطلب الأول: عوامل قيام التجارة الدولية

"إن أسس قيام التخصيص الدولي وبالتالي التبادل الدولي بين الدول المختلفة ترجع إلى عوامل متعددة ومتشعبة يمكن حصر أهمها فيما يلي:"¹

- (1) المناخ (العوامل الجوية): للمناخ أثر كبير على نفقات الإنتاج وخاصة الإنتاج الزراعي لأنه يتأثر بالحرارة ومتوسط كمية الأمطار والرطوبة والتي تختلف من دولة إلى أخرى مما يؤثر على تحديد التخصيص والتبادل الدولي، فمثلا إنتاج المناطق الحارة من الموز والتوابل والمطاط لا يمكن إنتاجه بالمناطق الباردة إلا أنه بسبب التقدم العلمي أصبح بالإمكان إحداث تغيير مصطنع في الظروف المناخية حتى تصبح ملائمة للظروف الإنتاجية المطلوبة بالإضافة إلى ذلك فقد تم استبدال العديد من المنتجات الزراعية بمنتجات صناعية مثل استبدال القطن والحريير والصوف بالألياف الصناعية.
- (2) التفاوت في الموارد الطبيعية: تختلف دول العالم اختلافا شاسعا فيما تملكه من موارد طبيعية وهذا ما أدى إلى الاختلاف في التخصيص الذي على أساسه تتم التجارة الدولية، فمثلا الدول التي تتوفر لديها الأراضي الزراعية تتخصص في إنتاج المحاصيل الزراعية ككندا، أستراليا وأمريكا.

¹ عادل أحمد حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2000، ص:22.

(3) التفاوت في القوة البشرية: يختلف معدل نمو السكان من دولة إلى أخرى فبعض الدول وبالأخص الدول المتخلفة تعاني من ارتفاع في هذا المعدل وبذلك تتوفر لديها الأيدي العاملة أما الدول المتقدمة فهي تعاني من نقص نسبي في القوة البشرية.

إن هذا الاختلاف في حجم القوة البشرية يؤثر على نوعية التخصص لدى دول العالم إذ أن وفرة الأيدي العاملة في بعض الدول قد تؤدي إلى زيادة عرض العمال وبالتالي انخفاض الأجور مما يؤدي إلى تخصص هذه الدول في إنتاج بعض السلع ذات كثافة العمل كصناعة الغزل، النسيج و غيرها من الصناعات الخفيفة، أما الدول التي تعاني من قلة عرض الأيدي العاملة تتميز بارتفاع الأجور وبالتالي تتخصص في إنتاج الصناعات ذات الكثافة الرأسمالية حيث تقوم الدول الصناعية الكبرى التي تسودها ظاهرة قلة الأيدي العاملة بالتخصص في إنتاج السلع باهضة الثمن كالآلات، السفن، السيارات وغيرها.

(4) التفاوت في حجم رؤوس الأموال: "يعتبر رأس المال من العوامل المكتسبة التي تؤدي إلى التفاوت في الإنتاج من دولة إلى أخرى"¹ وتتوفر رأس المال في دولة ما بكثرة فمن المتوقع أن تتخصص في إنتاج السلع ذات الكثافة الرأسمالية كما بإمكانها أن تصدر هذه الأموال للخارج لاستثمارها في مشروعات متعددة في دول أخرى أما بالنسبة للدول المتخلفة فهي تعاني من الندرة النسبية لرأس المال وهذا ما يجعلها تتخصص في إنتاج السلع ذات الكثافة العمالية والمتمثلة في الصناعات الخفيفة التي لا تتطلب رؤوس أموال ضخمة، إلا أنه أصبح من الممكن التغلب على ندرة رأس المال عن طريق الاستثمارات الأجنبية لذا تسعى الدول المتخلفة إلى استيراده من الخارج واستغلاله في مشروعات التنمية التي تكسبها بعض التخصصات الدولية.

(5) نفقات النقل: إن تكاليف نقل سلعة ما تضاف إلى تكلفة إنتاجها ولذا قد تكون "تكاليف النقل مسؤولة إلى حد كبير عن نجاح أو فشل كثير من الصناعات، كما أن لها دور كبير في توزيع وتحديد مناطق الإنتاج الصناعي والخدمات".²

¹ نفس المرجع السابق، ص: 24.

² يحيوي لخضر ، التجارة الدولية وتأثيرها على البيئة-دراسة حالة الجزائر-، رسالة ماجستير، وهران، 2008، ص: 9.

وتعد نفقات النقل ذات أهمية كبيرة في التجارة الدولية ذلك لأنها تؤثر على التخصص بين دول العالم المختلفة، "فبعض الدول يمكنها أن تتخصص في إنتاج سلع معينة و لكن ارتفاع تكلفة نقل هذه السلع للعالم الخارجي من الجائز أن يفقدها ميزة التخصص".¹

(6) فروق الأسعار: إن التفاوت في نفقات الإنتاج يؤثر على أسعار السلع مما يمكن دولة من إنتاج سلع بأسعار أقل من دول أخرى ولذا يكاد ينحصر الأساس المبدئي لقيام التجارة الدولية في فروق الأسعار بين السلع المنتجة محليا والمستوردة من الخارج إذ يسعى المستهلك إلى الشراء من أرخص الأسواق لتحقيق أقصى إشباع من دخله المحدود لذا يقوم باقتناء السلع ذات الأسعار المنخفضة سواء المحلية أو المستوردة في حين يرغب المنتج في بيع منتجاته في أغلى الأسواق.

المطلب الثاني: نظريات التجارة الدولية

يتضح من خلال تحليل مختلف نظريات التجارة الدولية أن النظرية الكلاسيكية هي نقطة الانطلاق في تفسير أسباب قيام التبادل الدولي ذلك لأنه لم يكن للتجارين نظرية مفصلة وتفسير دقيق لهذا الموضوع إذ تتلخص آراؤهم في أن "ثروة الدولة تقاس كما تقاس ثروات الأفراد أي بما لديها من نقود والمعبر عنها بالذهب والفضة"² والتجارة الدولية في اعتقادهم ما هي إلا وسيلة للحصول على المعادن النفيسة والذي لن يتحقق إلا بوجود فائض في الميزان التجاري أي الصادرات أكبر من الواردات.

1- النظرية الكلاسيكية في التجارة الدولية:

"لقد هاجم المفكرون الكلاسيك التجارين وانتقدوا آرائهم ودعوا إلى حرية التجارة الدولية التي تسمح في نظرهم لكل بلد من تحقيق مزايا مكتسبة من جراء عملية الإنتاج والتبادل".³

¹ عادل أحمد حشيش، مرجع سبق ذكره، ص:25.

² زينب حسين عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1996، ص:13.

³ Bernard Guillochons, Théories de l'échange international, Presses universitaires de France, 1976, p 11.

1-1- نظرية الميزة المطلقة:

يعتبر آدم سميث «Adam Smith» مؤسس المدرسة الكلاسيكية في الاقتصاد حيث عالج موضوع التجارة الدولية في كتاب أصدره سنة 1776 والذي وضع فيه مزايا تقسيم العمل و التخصص، فحسب آدم سميث "تقسيم العمل الدولي الناتج عن اتساع نطاق السوق يتيح لكل دولة أن تخصص في إنتاج السلع التي يكون لها ميزة مطلقة في إنتاجها ثم تبادل فائض إنتاجها عن استهلاكها منها بما يفيض عن حاجة الدول الأخرى من السلع التي تتمتع في إنتاجها بنفس الميزات المطلقة".¹

إلا أن مبادئ آدم سميث في حرية التجارة الدولية يؤخذ عليها أنها لا تبين كيفية تحقيق تخصص الدولة التي لا تتمتع بأي مزايا مطلقة مقارنة بالدول الأخرى، فكيف يمكن للدول التي لا تحظى بأي ميزة في إنتاج سلعة ما أن تدفع قيمة وارداتها من الدول ذات الميزة المطلقة طالما أنها لا تقدر على التصدير؟

وهذا يعني اتجاه الدول المتخلفة إلى الانعزال عن التجارة الدولية بسبب عدم قدرتها على الدفع وفي الوقت نفسه الدول التي لديها ميزة مطلقة لا تجد أسواق لتصريف فائض إنتاجها وهذا ما يؤدي إلى انكماش حجم التجارة الدولية.

1-2- نظرية التكاليف النسبية:

لقد عرض «دافيد ريكاردو» أفكاره الخاصة بالتجارة الدولية في إطار نظريته المعروفة باسم نظرية التكاليف النسبية حيث جاء في هذه النظرية أنه "ليس من الضروري توفر الميزة المطلقة للدولة في إنتاج سلعة ما لتحقيق مكاسب من التجارة الدولية بل يكفي أن يتوفر للدولة ما أسماه الميزة النسبية في إحدى السلع التي تنتجها ولذلك فإن قيام التجارة الدولية يعتمد على اختلاف التكاليف النسبية للسلع بين الدول وليس على أساس الميزة المطلقة".²

¹ زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1992، ص: 37.
² يوسف رشيد، سياسة التصدير كأداة للتقويم الهيكلي-حالة الجزائر، رسالة دكتوراه، وهران، 2005، ص: 22.

"وقد اعتمد ريكاردو في بناء نظريته على جملة من الفروض هي:"¹

- يقوم التبادل الدولي بين دولتين و على سلعتين فقط؛
 - يقع التبادل الدولي على المنتجات فقط وليس عناصر الإنتاج لصعوبة انتقالها من دولة إلى أخرى؛
 - تكلفة إنتاج الوحدة لا تتغير تبعا لحجم الإنتاج أي أن الإنتاج يخضع لقانون ثبات الغلة؛
 - نفقة إنتاج السلعة تقدر بكمية العمل الضروري لإنتاجها.
- ولشرح هذه النظرية يؤخذ على سبيل المثال كل من الولايات المتحدة الأمريكية (الو.م.أ) وإنجلترا اللتين تنتجان سلعتين هما القمح والنسيج على النحو التالي:

الدولة السلعة	الو.م.أ	إنجلترا
القمح (وحدة)	80 سا.ع	120 سا.ع
النسيج (وحدة)	90 سا.ع	100 سا.ع

بمقارنة التكاليف المطلقة للإنتاج لهذه المعطيات نجد أن الو.م.أ متفوقة في إنتاج كلتا السلعتين ومنه حسب ريكاردو فإنه على كل بلد أن يتخصص في إنتاج السلعة ذات تكلفة إنتاج أقل، إذ تتخصص الو.م.أ في إنتاج القمح (80 سا.ع) و تتخصص إنجلترا في إنتاج النسيج (100 سا.ع) وبحساب التكلفة النسبية لإنتاج السلعتين في إحدى الدولتين مع التكلفة النسبية لإنتاج الدولة الأخرى نجد:

$$\text{التكلفة النسبية للقمح/النسيج في الو.م.أ} = 90/80 = 0.89$$

$$\text{التكلفة النسبية للقمح/النسيج في إنجلترا} = 100/120 = 1.2$$

$$\text{التكلفة النسبية للنسيج/القمح في الو.م.أ} = 80/90 = 1.12$$

$$\text{التكلفة النسبية للنسيج/القمح في إنجلترا} = 120/100 = 0.83$$

¹ محمد عبد العزيز عجمية، مدحت محمد العقاد، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت- لبنان، 1980، ص 330.

ويمكن الملاحظة من هذه النتائج أن التكلفة النسبية داخل البلدين مختلفة ولذا إذا ما قررت الو.م.أ التخصيص في إنتاج القمح فإنه بعد قيام التبادل الدولي سوف تحصل على 1.2 وحدة من المنتوجات من إنجلترا في حين لن يحصل إلا على 0.89 وحدة منها في السوق الداخلي للو.م.أ وإذا قررت إنجلترا التخصيص في إنتاج النسيج ومبادلته بالقمح مع الو.م.أ فإنها ستحصل على 1.12 وحدة مقابل 0.83 وحدة في السوق الداخلي.

ومنه فرغم الميزة المطلقة للو.م.أ فكلا السلعتين إلا أنه يمكن الاستفادة من التبادل الدولي بالإضافة إلى الاقتصاد في النفقة الدولية للإنتاج تقدر بـ 30 ساعة عمل، 10 ساعات منها تستفيد بها الو.م.أ أي (90 سا - 80 سا) نتيجة التخلي عن إنتاج النسيج ومضاعفة إنتاج القمح و20 ساعة منها لإنجلترا أي (120 سا - 100 سا) نتيجة التخلي عن القمح ومضاعفة إنتاج النسيج وعليه يصبح التبادل مربح بالنسبة للطرفين.

من خلال ما سبق يتبين أن "الشرط الضروري لقيام التبادل بين دولتين تنتجان مجموعة من السلع ذاتها هو أن تختلف التكاليف النسبية للإنتاج من دولة لأخرى وعندما يتوفر هذا الشرط فإنه سوف يكون من مصلحة كل دولة أن تتخصص في إنتاج تلك السلع التي تتمتع فيها بتكلفة نسبية أقل أي بميزة نسبية أكبر وذلك بالمقارنة مع الدولة الأخرى".¹ إلا أن هذه النظرية قد تعرضت لعدة انتقادات من قبل الاقتصاديين الحديثين ذلك لأنها تهمل إمكانية انتقال عناصر الإنتاج، تفرض ثبات التكلفة ومدى تأثيرها بالإنتاج، تهمل نفقات النقل التي تعتبر بمثابة محدد للتجارة، تفترض حالة التوظيف الكامل لعوامل الإنتاج، تفترض أن تكلفة إنتاج السلعة تقدر بكمية العمل الضروري لإنتاجها في حين أن عنصر العمل ليس الوحيد الذي يساهم في إنتاج السلعة كما أنها لا تأخذ عنصر الزمن بعين الاعتبار.

¹ M-BYE, Relations économiques internationales, 2^{ème} édition Dalloz, Paris 1965, P125.

1-3- نظرية القيم الدولية:

لقد أوضح دافيد ريكاردو أن الشرط الأساسي للتخصص الدولي وقيام التبادل بين دولتين هو التباين في التكاليف النسبية إلا أنه لابد من استكمال النظرية بالبحث في تحديد ما يكسبه كل طرف من أطراف التبادل الدولي والعوامل التي تؤثر في تحديد هذا الكسب وهذا ما تعرض له الاقتصادي الكلاسيكي جون ستيوارت ميل الذي كان له دور كبير في تحليل قانون التكاليف النسبية وعلاقته بنسبة التبادل الدولي كما أبرز أهمية طلب كل من البلدين في تحديد النقطة التي تستقر عندها نسبة التبادل الدولي وهو ما يعرف بمعدل التبادل الدولي مما يعني أن هذه النظرية تسعى لاستكمال ما عجزت عنه نظرية ريكاردو عن طريق تحديد معدل التبادل الفعلي وليس المحتمل الذي ستتم عنده التجارة وفقا لقوى العرض والطلب بين الدولتين.

فحتى يوضح ريكاردو مفهوم التكلفة النسبية قام بثنيت كمية الإنتاج لإظهار الفروق في التكلفة أما ميل فقد نبه إلى أن معدل التبادل يتحدد طبقا لتكلفة الإنتاج النسبية في حالة التبادل الداخلي أما في حالة التبادل الدولي فلا ينطبق عليها ذلك، لذا قام J.S.-» Mill» بثنيت النفقة وهي كمية العمل ليظهر الفروق في الإنتاج أو في المردودية وهو بذلك يرفض التفسير السابق الذي يقوم على افتراض أن إنتاجية العمل واحدة بين مختلف أطراف التبادل ليعوضه باختلاف إنتاجية العمل بين مختلف البلدان.

لذا فإن السؤال المطروح هو: كيف تتحدد النسب الفعلية التي يتم التبادل الدولي على أساسها؟ ويعتبر جواب هذا السؤال جوهر نظرية جون ستيوارت ميل باعتبار أن معدل التبادل الفعلي يتحدد وفق مرونة طلب كل دولة على منتجات الدولة الأخرى وهو ما يعني الطلب المتبادل "وقد قام ميل بتحليله لا على أساس الأثمان النقدية للسلعتين والقيم النقدية للكميات المتبادلة منها وإنما على أساس ثمن كل سلعة مقوما في شكل وحدات من الأخرى وقيمة كل كمية متبادلة منها مقومة في شكل وحدات من السلعة الأخرى".¹

وبالتالي فالقيم الكلية للسلع المتبادلة ستتساوى تماما عندما يكون:

¹ زينب حسين عوض الله، مرجع سبق ذكره، ص: 21.

عرض السلعة (أ) = ثمن السلعة (ب) معبرا عنه بالسلعة (أ).
عرض السلعة (ب)

عرض السلعة (ب) = ثمن السلعة (أ) معبرا عنه بالسلعة (ب).
عرض السلعة (أ)

وهذا المثال يوضح كيفية تحديد القيم الدولية:

إن إنتاج 10 وحدات من النسيج يكلف إنجلترا نفس كمية العمل التي تكلف إنتاج 15 وحدة من الأقمشة أما في ألمانيا فإن إنتاج 10 وحدات من النسيج إنما يكلف قدرا من العمل مثلما يكلف إنتاج 20 وحدة من الأقمشة.

فقد افترض ميل "كمية معينة من العمل في كل بلد لكن مع اختلاف الكمية المنتجة بواسطتها كل من السلعتين".¹

أما معدل التبادل التوازني بين السلعتين هو الذي تتساوى عنده القيمة الكلية لطلب الدولة الأولى من السلعة التي تنتجها الدولة الثانية مع القيمة الكلية لطلب الدولة الثانية من السلعة التي تنتجها الدولة الأولى في حين يتوقف توزيع المكاسب على عاملين أساسيين هما:
أ. الطلب: ونقصد به حجم طلب كل بلد على سلع البلد الآخر بحيث يتوقف معدل التبادل الدولي على شدة طلب البلد الأول على سلع البلد الثاني و أيضا شدة طلب البلد الثاني على سلع البلد الأول وهو ما يعرف بقانون الطلب المتبادل فحسب المثال كلما زاد طلب إنجلترا على سلع ألمانيا كلما مالت نسبة التبادل لصالح ألمانيا.

ب. مرونة الطلب: ونقصد به أن تكون نسبة الاستبدال في صالح البلد الذي يكون طلبه على سلع البلد الثاني أقل مرونة أي أن لا يتأثر حجم الطلب كثيرا بتغير السعر والعكس في حالة السلع التي طلبها مرنا.

¹ أحمد جامع، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1980، ص35.

2- التحليل النيوكلاسيكي:

لقد تعرضت النظرية الكلاسيكية لعدة انتقادات وكان أول من لاحظ هذه الانتقادات وحاول تلافيها هو الاقتصادي السويدي «إلي هكشر» ومن بعده تلميذه «برتل أولين» من خلال نظرية التوافر النسبي لعوامل الإنتاج المعروفة بنظرية هكشر- أولين، وتعتبر هذه النظرية مكملة للنظرية الكلاسيكية وليست بديلا لها.

2-1- نظرية التوافر النسبي لعناصر الإنتاج:

تعتبر الفروض التي أقيمت عليها النظرية كنتاج لمساهمة كل من هكشر وأولين ذلك لأن أولين قد تبنى تفسير هكشر لاختلاف النفقات النسبية الذي يخص جانب العرض على المستوى الكلي ثم أضاف تفسيراً يخص جانب الطلب أيضاً "وتتمثل هذه الفروض فيما يلي:"¹

- اختلاف الأسعار النسبية لعناصر الإنتاج في مختلف البلدان يعتبر كنتيجة طبيعية للاختلاف في درجة الوفرة أو الندرة النسبية لهذه العناصر؛
- إن إنتاج السلع المختلفة يحتاج إلى نسب متفاوتة من عناصر الإنتاج ويعني ذلك اختلاف دوال الإنتاج لمختلف السلع؛
- أذواق المستهلكين هي التي تحدد رغباتهم واحتياجاتهم من مختلف السلع؛
- الظروف التي تحكم ملكية عناصر الإنتاج تؤثر على دخول المستهلكين وبالتالي على حجم طلبهم.

وقد توصل أولين من خلال الفرضيتين الأخيرتين إلى نتيجة أساسية وهي أن تماثل أذواق المستهلكين في الدول المختلفة يعتبر شرطاً أساسياً لصحة النظرية أي أنه شرط أساسي لتفسير الأسعار النسبية للسلع على أساس الوفرة أو الندرة النسبية لعناصر الإنتاج.

¹ أحمد جامع، صفوت عبد السلام عوض الله، دروس في العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1993، ص: 93.

وعلى أساس هذه الفروض الموضوعية جاء في نظرية هكشر- أولين أن السبب الرئيسي لقيام التجارة الدولية يعود إلى الاختلاف في مدى الوفرة أو الندرة النسبية لعناصر الإنتاج ما بين الدول المختلفة مما ينتج عنه اختلاف في الأسعار النسبية لهذه العناصر الإنتاجية، كما يؤدي إنتاج السلع المختلفة بنسب متفاوتة من عناصر الإنتاج أيضا إلى اختلاف الأسعار النسبية للسلع بين الدول المختلفة وعليه تقوم التجارة الدولية فيما بينها ذلك لأن السلع تتفاوت من حيث كثافة استخدامها لمختلف عناصر الإنتاج فهناك سلع ذات كثافة في عنصر الأرض، سلع ذات كثافة في رأس المال و سلع أخرى ذات كثافة في عنصر العمل ولذا الدول الغنية بأي عنصر من هذه العناصر ستكون لها ميزة نسبية في إنتاج سلع مكثفة بهذا العنصر، لذا "فإن التجارة الدولية سوف تقوم على أساس هذا الاختلاف في المزايا النسبية بين الدول المختلفة تلك المزايا النسبية التي تتوقف بدورها على اختلاف توافر عناصر الإنتاج بين هذه الدول ومن هنا سميت النظرية بنظرية التوافر النسبي لعناصر الإنتاج".¹

وقد أضاف أولين شرطان أساسيان وهما ضرورة تماثل دوال الإنتاج للسلعة الواحدة وكذلك ضرورة تماثل أذواق المستهلكين في الدول المختلفة بحيث لاحظ أنه حتى لو تتساوى دولتين من حيث درجة توافر عناصر الإنتاج إلا أنه من الممكن أن تقوم التجارة الدولية بينهما وأن تعود هذه التجارة بالفائدة لهما وذلك طالما أنه من الممكن أن يوجد اختلاف في أسعار عناصر الإنتاج بين هذين الدولتين وبالتالي اختلاف في الأسعار النسبية للسلع محل التبادل فيما بينهما و"يرجع ذلك إلى الاختلاف في حالة الطلب من بلد لآخر وأن حالة الطلب هذه قد تختلف بسبب اختلاف أذواق المستهلكين في كلا البلدين أو بسبب اختلاف صورة توزيع الدخل الوطني في كل منهما أو لغير ذلك من الأسباب".²

¹ Jean – louis Mucchielli, Principes d'économie Internationale, Ed.Economica, Paris 1985, P112.

² زين العابدين ناصر، د. صفوت عبد السلام عوض الله، الاقتصاد الدولي، دار الثقافة الجامعية، مصر، 1997، ص: 153.

وكنتيجة لما سبق يمكن القول أن هذه النظرية ترى بأن التخصص الدولي يتم على أساس وفرة عناصر الإنتاج وأن التبادل الدولي ما هو إلا عملية مبادلة العناصر المتوفرة مقابل العناصر النادرة والتي تعكسها حركة السلع ما بين الدول على اعتبار أن عناصر الإنتاج ثابتة ولا تنتقل بين البلدان.

2-2- لغز ليونتييف:

منذ صياغة نظرية هكشر-أولين ظهرت عدة محاولات لاختبار صحتها ومدى واقعية فروضها ومن أبرز هذه الاختبارات تلك المحاولة التي قام بها الاقتصادي «ليونتييف» لأول مرة سنة 1953 مستخدماً جدول المدخلات والمخرجات الأمريكي لسنة 1948 وقام بحساب معدلات رأس المال/ العمل (K/L) لبعض صناعات التصدير الهامة وبعض الصناعات التي تنتج سلعا بديلة لبعض الواردات الهامة كما "تم حساب معدلات رأس المال/ العمل للدلالة على درجة كثافة العنصرين".¹

وقد دلت نتائج هذا الاختبار أن صادرات الولايات المتحدة الأمريكية هي سلع كثيفة العمل ووارداتها من السلع المنافسة هي كثيفة رأس المال وبذلك استنتج ليونتييف أنه على الولايات المتحدة الأمريكية أن تخصص في فروع الإنتاج كثيفة العمل لا كثيفة رأس المال وبذلك فهو ينفي ما جاء في نظرية هكشر-أولين بأن اقتصاد هذه الدولة يتميز بوفرة نسبية في عنصر رأس المال مقارنة بعنصر العمل.

لذا يمكن القول أن نظرية هكشر-أولين قد وفرت أساساً علمياً لإدراك وفهم التبادل الدولي للسلع إلا أنها تبقى نظرية تجريدية إلى حد ما نظراً للفروض التي قامت عليها.

3- الاتجاهات الحديثة في تفسير التجارة الدولية:

في إطار المحاولات الرامية لحل لغز ليونتييف ظهر اتجاهين رئيسيين الأول كان يهدف إلى هدم نموذج هكشر- أولين وكافة النظريات الكلاسيكية المفسرة للتجارة الدولية من جانب العرض أما الثاني فكان يضم مجموعة من النظريات التي تسعى إلى حل لغز ليونتييف من خلال تطوير نموذج هكشر- أولين ومعه جميع النماذج الكلاسيكية.

¹ أحمد جامع، صفوت عبد السلام عوض الله، مرجع سبق ذكره، ص: 112.

وإن الاتجاه الثاني هو الذي أعاد بعث النموذج النيوكلاسيكي من خلال إسقاط العديد من الفروض غير الواقعية المرتكز عليها واعتماد فروض أخرى أكثر واقعية وانسجاماً مع واقع الاقتصاد العالمي خاصة بعد الثورة التكنولوجية التي ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية ويضم هذا الاتجاه النظريات والمناهج التالية: نظرية نسب عناصر الإنتاج الجديدة، منهج اقتصاديات الحجم والنظرية التكنولوجية.

وفيما يلي سيتم التركيز على النظرية التكنولوجية نظراً لأهمية هذه النظرية والدور الذي لعبته في حل لغز ليونتيف.

3-1- نموذج الفجوة التكنولوجية:

يركز بوسنر « M.V.Posner » في هذه النظرية على فكرة الاحتكار التكنولوجي الذي يعطي لدولة ما ميزة نسبية في إنتاج سلع حديثة تسمح لها من احتكار السوق العالمي لفترة زمنية معينة وقد أوضح أن الاختراعات التي تتم في دولة معينة تكسبها ميزة نسبية جديدة في التجارة الدولية تستمر إلى حين انتقال استخدام هذه التكنولوجيا الحديثة إلى العالم الخارجي، فالاختراع الحديث يؤدي في الواقع إلى نشأة فجوة تكنولوجية لصالح هذه الدولة مقارنة مع غيرها من الدول وتستمر هذه الفجوة مدة زمنية معينة.

وإن تفسير هذه النظرية للمزايا النسبية يختلف عن تفسير هكشر-أولين في كون أن هذه المزايا لا ترجع للوفرة في عوامل الإنتاج فقط ولكن قد ترجع للتفوق التكنولوجي الذي هو بحوزة بعض الدول وتحتل به موقعا متميزا في التجارة الدولية دون أن تكون بالضرورة تتمتع بوفرة نسبية في عوامل الإنتاج إذ أن الاختلاف في المستويات التكنولوجية بين الدول يؤدي إلى الاختلاف في المزايا النسبية المكتسبة.

إلا أن نموذج الفجوة التكنولوجية " لم يجب عن سؤالين رغم أهميتهما الكبيرة بالنسبة للتخصص والتبادل وهما:¹

لماذا يقتصر ظهور الاختراعات على الدول الصناعية الأكثر تقدماً؟

ما هي الفترة الزمنية التي تستغرقها الفجوة التكنولوجية والمزايا النسبية التي تصاحبها ؟

¹ يحيوي لخضر ، مرجع سبق ذكره، ص: 18.

3-2- نموذج دورة حياة المنتج:

قام المفكر الاقتصادي فرنون «R.vernon» بالإجابة على السؤالين السابقين من خلال نموذج أسماه دورة حياة المنتج "ومن هذا النموذج يفرق فرنون بين ثلاث مراحل وهي:"¹

(1) مرحلة الإنتاج الجديد: يتطلب ظهور منتج جديد توافر العديد من الشروط أهمها كفاءة تقنية مادية وبشرية عالية، مستوى متقدم من البحوث النظرية والتطبيقية وهو ما يعرف بالبحث والتطوير، توافر سوق داخلي قادر على استيعاب المنتجات الجديدة وكذا ضرورة توافر طاقة تكنولوجية تسمح بإيجاد منتجات جديدة أو تحسين جودة المنتجات القائمة وهو ما يعرف بالإبداع التكنولوجي.

ومن أبرز خصائص هذه المرحلة أن إنتاج السلع الجديدة يقتصر عادة على السوق الداخلي، تكاليف الإنتاج مرتفعة وهناك احتكار للسوق من طرف المنتجين نتيجة احتكار التكنولوجيا ولذا فرنون يفترض بلدا كالولايات المتحدة الأمريكية وهو المؤهل قبل غيره من البلدان الصناعية لظهور المنتجات الحديثة.

(2) مرحلة الانتشار في الدول الصناعية الأخرى: بعد تجاوز مرحلة المنتج الجديد يبدأ هذا المنتج بالاتجاه نحو النمطية وهنا تبدأ الولايات المتحدة الأمريكية بالتصدير إلى الدول الصناعية الأخرى وبعد فترة زمنية معينة تقوم هذه الدول بتطوير طاقتها الإنتاجية الخاصة بهذا المنتج ثم تنهياً للإنتاج على نطاق كبير وبالتالي تصبح تصدره ويصبح هذا المنتج نمطي بقدر ما تتقدم التكنولوجيا الخاصة به وبذلك تفقد الولايات المتحدة الأمريكية ميزتها النسبية وتصبح دولة مستوردة لهذا النوع من المنتجات.

(3) مرحلة النمطية الشديدة: يصبح المنتج في هذه المرحلة نمطياً بدرجة كبيرة كما يصبح السوق الخاص به معروفاً بالكامل وعند هذه المرحلة تقام مشروعات في بعض الدول النامية بسبب انخفاض أجر اليد العاملة وذلك رغم ارتفاع تكاليف الطاقة والمعدات والصيانة.

¹ سامي عفيفي حاتم، دراسات في الاقتصاد الدولي، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، الطبعة الخامسة، 2000، ص: 91.

إذ أنه كنتيجة لقدم التكنولوجيا الخاصة بهذا المنتج بفعل الزمن تصبح الدول النامية قادرة على نقل هذه التكنولوجيا الموجودة في الدول المتقدمة فيدخل هذا المنتج مرحلته النهائية وتصبح دول باقي العالم تصدره إلى الولايات المتحدة الأمريكية والدول ذات الدخل المرتفع ويعود استقرار المنتج في الدول النامية إلى الأجور المنخفضة التي تعوّض الفرق في التكنولوجيا بينها وبين الدول المتقدمة ولذا ستنتمتع الدول النامية بميزة في إنتاج هذا النوع من المنتجات.

وإن هذا التحول في دورة حياة المنتج من الولايات المتحدة الأمريكية إلى الدول النامية لا يعني تدهور الميزان التجاري للولايات المتحدة الأمريكية ذلك لأنها ستصبح مستوردة لكل المنتجات التي كانت تتمتع فيها بالميزة النسبية طالما أنها ستستمر في إدخال منتجات جديدة في التجارة الدولية.

المطلب الثالث: مكاسب التجارة الدولية

1- مزايا التجارة الحرة والمنافسة:

تتمثل حرية التجارة في عدم جواز فرض أي قيود على تدفق السلع عبر الحدود سواء بالنسبة للصادرات أو الواردات ولذا فإن عدم وجود القيود يمكن أن يحقق فوائد متبادلة بين دول العالم في التجارة الدولية مما يؤدي إلى زيادة مستوى الرفاهية الاقتصادية.

"وإن من أهم مزايا حرية التجارة والمنافسة:"¹

- تطبيق التقدم الفني وإدخال التجهيزات الفنية والتكنولوجية إلى مختلف الدول بنسب متكافئة يؤدي إلى زيادة الإنتاجية؛

- تخفيض النفقات و ظهور منتجات جديدة؛

- إن وجود فرصة التبادل التجاري العالمي يمكّن الدولة من التخصص في إنتاج السلع التي تكتسب فيها ميزة عالية وتستورد حاجياتها من السلع الأخرى من المناطق المتخصصة في إنتاجها بحيث يمكن استردادها بتكلفة منخفضة نسبياً؛

- تستطيع الدولة التخلص من فائض الإنتاج و ذلك بتصديره إلى الأسواق العالمية؛

- تستطيع الدولة أن تستورد سلعا لا تتمكن من إنتاجها إلا بتكلفة عالية، كما أنه في بعض الأحيان تتعرض الدول لأزمات يتعذر فيها الإنتاج و هنا يكون الاستيراد وسيلة لمواجهة هذه الأزمات؛

- إن حرية التجارة والمنافسة تؤدي إلى الحد من الاحتكار الذي يسيطر على الأسواق المحلية ذلك لأن الاحتكار له عدة مساوئ في السوق إذ يحدد الكميات المعروضة ويفرض الأسعار وهذا ما ينجم عنه عدم وجود فرص الاختيار أمام المستهلك مما يخفض من كفاءة الاقتصاد الداخلي؛

¹ يحيائي لخضر ، مرجع سبق ذكره، ص:29.

• إن حرية التجارة والمنافسة بين الدول تعمل على الاستفادة من مزايا الإنتاج والوصول بالمشروعات الاقتصادية إلى الحجم الأمثل والطاقة القصوى فتوسع السوق يزيد من احتمالات التسويق والرفع من الطلب وهذا ما يساعد المشروعات الصغيرة بالتوسع والاستفادة من وفرات الحجم واقتصاديات السوق وتخفيض التكاليف وزيادة الإنتاج مما يؤدي إلى توفير السلع و بكفاءة اقتصادية عالية.

2- معدلات نمو حجم التجارة الدولية:

الجدول رقم 01: معدلات نمو حجم التجارة العالمية (2002-2007)

2007	2006	2005	2004	2003	2002	
6.8	9.2	7.6	10.7	5.4	3.5	معدلات نمو حجم التجارة (السلع و الخدمات) العالم إجمالي التجارة
5.8 4.2	8.2 7.4	6 6.3	9 9.3	3.3 4.1	2.4 2.7	الدول المتقدمة الصادرات الواردات
8.7 12.3	10.8 12.5	10.8 12.4	14 16.9	11.4 11.4	6.9 6.2	الدول النامية و اقتصادات السوق الناشئة الأخرى الصادرات الواردات

المرجع: صندوق النقد العربي تقرير سنوي سنة 2008، من الموقع:

<http://www.arabfund.org/Data/site1/pdf/jaer/jaer2008/1.pdf>

لقد تراجع معدل نمو حجم التجارة الدولية "في السلع والخدمات من 9.2 في المائة في عام 2006 إلى 6.8 في المائة في عام 2007"¹ فقد انخفض معدل نمو الصادرات على مستوى الدول المتقدمة من 8.2 في المائة عام 2006 إلى 5.8 في المائة في عام 2007 كما انخفض معدل نمو وارداتها من 7.4 في المائة إلى 4.2 في المائة، أما بالنسبة للدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى فقد انخفض معدل وارداتها من 12.5 في المائة إلى 12.3 في المائة في حين حققت صادراتها معدل نمو 8.7 في المائة عام 2007 حيث تراجعت عن 10.8 في المائة عام 2006. (حسب الجدول رقم:01)

¹ <http://www.arabfund.org/Data/site1/pdf/jaer/jaer2008/1.pdf>

المبحث الثالث: العلاقة بين التجارة الدولية والبيئة في إطار التنمية المستدامة

المطلب الأول: العلاقة بين التجارة الدولية والبيئة

تم تحديد مفهوم البيئة على أنها " البيئة الطبيعية التي يعيش فيها الإنسان ويستمد منها مقومات حياته الاقتصادية والاجتماعية"¹ و يحدث توازنها بطريقة تلقائية من خلال مرونة وحسن استغلال الإنسان لمكونات البيئة المختلفة بشكل لا يضر بالنظام البيئي.

"وبالنظر إلى النشاط التجاري نرى بأنه يمثل نشاطا اقتصاديا في صورة تبادل للسلع والخدمات في المجتمع باستخدام أساليب مختلفة وتكون بين الأفراد إلى أن تصل إلى الدول"² وبهذا المفهوم نجد أن النشاط التجاري يرتبط أساسا بعملية الإنتاج التي تؤثر وتتأثر بالموارد الطبيعية والبيئة وبالتالي هناك ارتباط وثيق بين النشاط التجاري والبيئة التي تعد المصدر الرئيسي لكل مستلزمات الإنتاج وما ينتج من نفايات عن العملية الإنتاجية يؤثر عليها بشكل مباشر، كما أن حركة التجارة الدولية تتأثر بالقواعد التي تضمنتها العديد من الاتفاقيات المنادية بتطبيق معايير معينة على إنتاج السلع وترويجها في الأسواق العالمية.

1- الربط بين التجارة الدولية والبيئة:

يمكن القول بأن الارتباط بين التجارة الدولية والبيئة هو ارتباط غير مباشر فالتجارة في حد ذاتها لا تلوث البيئة وإنما التوسع المستمر في التجارة الدولية ومن ثم في الإنتاج والاقتصاد العالميين يمكن أن يستمر على حساب تدهور البيئة العالمية "بمعنى أن التوسع المتوقع في التجارة العالمية بعد إنشاء منظمة للتجارة العالمية سوف يترتب عليه المزيد من الإنتاج و الاستهلاك غير المستدام Unsustainable Production and Consumption"³ وهذا ما ينتج عنه المزيد من الإجهاد والضرر البيئي والمزيد من التلوث، إذ أن تسارع العولمة وزيادة حدة المنافسة في الأسواق العالمية يدفع بعض الدول إلى العمل على تحقيق الإنتاج الذي يمكنها من التنافس في السوق العالمية وإن كان ذلك على حساب البيئة.

¹ محمد صالح الشيخ، مرجع سبق ذكره، ص: 23.

² <http://www.greenline.com.kw/Journals/011.asp>

³ جلال عبد الفتاح الملاح، التجارة الدولية والبيئة في إطار منظومة عالمية وبعض الاعتبارات للدول النامية، السلسلة العلمية لجمعية الاقتصاد السعودية، المجلد الثاني، 2000، ص: 13.

من جهة أخرى فإنه على الرغم من صحة التفسير السابق إلا أن البعض يرى أن "تحرير التجارة سيدفع في النهاية إلى اهتمام أكبر ومتزايد بالبيئة ومحاولة المحافظة عليها وهذا ما يمكن أن تستهدفه السياسات الخاصة بتحرير التجارة"¹ حيث أن تفعيل النشاط الاقتصادي العالمي يؤدي إلى زيادة مستوى دخل الفرد وبالتالي تحسين مستوى معيشة ورفاهية الأفراد مما يجعلهم يزدون من اهتماماتهم بالمحافظة على الموارد البيئية نتيجة زيادة الوعي.

وبناء على ما تقدم فإنه مع تحرير التجارة الدولية وتسارع العولمة وتزايد الإنتاج لآبد من توجيه التجارة لكي تخدم هدف التنمية المستدامة والمحافظة على البيئة في الوقت نفسه وذلك في إطار التعاون الدولي.

2- التجارة الدولية وانتقال المشاكل البيئية:

"وفقا للنظرية النيوكلاسيكية فإن الدول تتخصص في إنتاج السلع التي تتمتع بميزة نسبية في تكاليف إنتاجها ومن ثم تقوم أيضا بتصدير تلك السلع ووفقا لنموذج هكشر-أولين فإنها تتخصص في إنتاج تلك السلع التي تعتمد على تكثيف عناصر الإنتاج الرخيصة والمتواجدة بوفرة في تلك الدول،"² ففي ذلك الحين وحتى وقت قريب قد اعتبرت البيئة كسلعة حرة غير محدودة العرض ولا تؤخذ بعين الاعتبار عند تحديد الميزات النسبية لتكاليف الإنتاج.

أما في الوقت الحالي هناك وعي وإدراك عالمي فيما يتعلق بعدم قدرة البيئة على تحمل الأضرار المتزايدة الناجمة عن الإنتاج والاستهلاك المتزايد دون الأخذ بعين الاعتبار البعد البيئي وضمان تحقيق التنمية المستدامة إذ لا بد من الأخذ بالاعتبار أن للبيئة تكاليف وبالتحديد تكاليف الفرصة البديلة المتعلقة بتلوث البيئة ذلك لأن هذا التلوث يؤثر على البيئة وينقص من وظيفتها كسلعة عامة وله آثار سلبية على الدول والبيئة العالمية مما يستدعي اعتبار الخدمات البيئية المتمثلة في استيعاب الملوثات كعنصر نادر من عناصر الإنتاج شأنه شأن عنصر رأس المال والعمل.

¹ <http://www.greenline.com.kw/Journals/011.asp>

² جلال عبد الفتاح الملاح، مرجع سبق ذكره، ص: 13.

لذا فإنه بناء على النظرية النيوكلاسيكية يمكن القول أنه مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة فإن الدول التي تتمتع بوفرة في الموارد البيئية الخالية من التلوث سوف تخصص في إنتاج السلع التي تعتبر مكثفة للتلوث والعكس صحيح وهذا التخصص وفقا لهذه النظرية يؤدي إلى تعظيم الرفاهية العالمية في نفس الوقت رفاهية كل دولة على حدة استنادا إلى مبدأ التخصص وتقسيم العمل، إلا أنه من الصعب التسليم بهذه النتيجة المبنية على النظرية النيوكلاسيكية والمتمثلة في أن التخصص وتقسيم العمل يزيد من الرفاهية لأنها لا تأخذ في اعتبارها جوانب هامة تتعلق بالواقع العملي القائم للتجارة الدولية وانتقال التلوث ذلك لأن جزء هام من التجارة الدولية يتم تحت ظروف المنافسة غير التامة ومن ثم تحديد السياسات البيئية يتأثر بمجموعات المصالح كما أن المشاكل البيئية تتعدى الحدود الوطنية فالتلوث ينتقل من دولة إلى أخرى ولا يقتصر على الدولة المسببة له.

وعليه فإن سبب محاولة الربط بين التجارة الدولية والبيئة يعود إلى أن التجارة الدولية ونموها المتسارع بعد تحرير التجارة سوف ينجم عنه زيادة مستمرة في إنتاج منتجات ملوثة للبيئة في الدول التي لا تلتزم بشروط وإجراءات بيئية مناسبة وهذا وفقا للفكر الاقتصادي يعد سياسة بيئية سيئة وليس سياسة تجارية سيئة بحيث يمكن على المستوى القومي التغلب على الضرر البيئي الناجم عن هذا الإنتاج من خلال الإجراءات البيئية كضرائب التلوث أو قوانين حماية البيئة والمحافظة على البيئة من التلوث إلا أن الإجراءات البيئية القومية يقتصر دورها على الحد من الضرر البيئي داخل الدولة فهي لا تمنع انتقاله ذلك لأن جزءا على الأقل من هذا الضرر ينتج عن الأنشطة الإنتاجية في البلدان الأخرى ولذا فإن "فعالية السياسات البيئية القومية يمكن أن تصبح عديمة الجدوى بتأثير التجارة الدولية"،¹ فمثلا إذا قامت دولة ما بفرض ضريبة على إحدى السلع الملوثة للبيئة والتي تدخل في التجارة الدولية فإن ذلك سيؤدي إلى ارتفاع الأسعار العالمية لتلك السلعة وهنا تقوم الدول الأخرى التي لا تفرض ضريبة بزيادة إنتاجها من هذه السلعة لتعظيم الأرباح وبهذا تنخفض أرباح الدولة التي تفرض ضريبة على التلوث.

¹ جلال عبد الفتاح الملاح، مرجع سبق ذكره، ص: 15.

كمثال آخر إذا قامت دولة ما بفرض ضريبة التلوث فإن هذا الإجراء قد يصبح عديم الفعالية في بعض الأحيان ذلك لأن الصناعات الملوثة للبيئة يمكن أن تنتقل نشاطها لدول أخرى لا تلتزم بالشروط البيئية ولذا فإن العديد من الدول المتقدمة ترى بأنها ستكون المتضرر الأول إذا لم يوجد التزام عام من خلال قانون عالمي يربط بين انتقال المشاكل البيئية والتجارة الدولية.

"وبناء على ما تقدم فإن أي تحليل اقتصادي لأثر التلوث من منظور عالمي لابد أن يأخذ في اعتباره أن هناك عاملين مؤثرين هما: الأثر الناشئ عن الأنشطة الملوثة للبيئة داخل الدولة والأثر الانتقالي للمشاكل البيئية."¹

ومن الحلول المقترحة لمواجهة مشكلة انتقال التلوث هو فرض الضريبة على الواردات من السلع الملوثة للبيئة من أجل التقليل من الأثر الضار الناشئ عن انتقال المشاكل البيئية عبر الحدود الوطنية إلا أن هذا الإجراء يسوده الكثير من الغموض مثلاً حول تحديد السلع التي تفرض عليها الضريبة، حجم الضريبة وكيفية تحديد انتقال الضرر ومن ناحية أخرى فإن هذا الإجراء ما هو إلا عملية تعويض عن الضرر الناشئ عن انتقال التلوث والذي لا تعكسه الأسعار كما أن هذا الإجراء من الواضح أنه سيطبق على السلع التصديرية في حين السلع الملوثة والتي لا يتم تصديرها لا تدخل في نطاقه لذلك فإن أحد البدائل الأخرى المطروحة هو التعاون الدولي من خلال اتفاقية لحماية البيئة العالمية ولكن عدم انضمام بعض الدول لمثل هذه الاتفاقية من شأنه أن يجعلها قليلة الفعالية. لنفترض أن هناك دولتين تنتجان سلعة متجانسة وتقومان بتصديرها في السوق العالمي مع افتراض أن السلعة ملوثة للبيئة و يمكن للدولة مواجهة الضرر البيئي بفرض ضريبة على السلعة وفي هذه الحالة فإن رغبة الدولة في تحقيق رفاهية أكثر من خلال التجارة سوف يجعلها تميل لفرض ضريبة بيئية منخفضة مما يعني أن هناك تحيز للمنتج المحلي على حساب المنتجين في الدول الأخرى وهذا له نفس تأثير الإعانة غير المباشرة والتي تحسن من الوضع التنافسي للمنتجين المحليين.

¹ نفس المرجع السابق ، ص: 16.

المطلب الثاني: البعد البيئي في اتفاقيات منظمة التجارة العالمية

تهدف الاتفاقيات المتعلقة بتحرير التجارة الدولية بدءاً من الجات عام 1947 وانتهاء بإنشاء منظمة التجارة العالمية عام 1994 بالأساس إلى تحرير التجارة العالمية إلا إنها لم تغفل عن حماية البيئة، فمنذ أواخر الثمانينات وهناك اهتمام كبير بموضوعات العلاقة بين البيئة وحرية حركة التجارة الدولية من قبل العديد من دول العالم وقد أثير الاهتمام بهذا الموضوع بشكل واضح وصريح خلال المفاوضات التجارية المتعلقة بإنشاء منظمة التجارة العالمية.

1- التجارة والبيئة في إطار الجات ومنظمة التجارة العالمية:

" تم وضع اتفاقية الجات عام 1947 بهدف زيادة النمو الاقتصادي وتحسين الرفاهية الاقتصادية عن طريق التوجه نحو تحرير التجارة الدولية إلا أن ربط التجارة بالبيئة لم يأخذ مكاناً في تلك الاتفاقية في حقيقة الأمر.¹

ففي إطار هذه الاتفاقية لا توجد أحكام أو اتفاقيات محددة حول القضايا البيئية ولم تحدد أي مستويات أو معايير بيئية للتجارة "فعلى سبيل المثال لا توجد قواعد معينة للتمييز بين الأخشاب المصدرة من دول تتبع أو لا تتبع سياسات مستدامة في إدارة مواردها الغابية أو منتجات اللحوم من الماشية التي تربي وفق نظام الرعي المفتوح أو في حظائر مغلقة،"² فقد كانت المعايير أحادية الجانب وهذا يعتبر من بين الأسباب التي أدت إلى تعدد النزاعات بين التجارة والبيئة فمثلاً الولايات فرضت حظراً في أوائل التسعينات على شحنات التونة المكسيكية لأن الصيادون المكسيكيون يستخدمون شباكاً تؤدي إلى قتل الدلافين وهذا يتناقض مع المواصفات المحلية الأمريكية للشباك المستخدمة في الصيد من أجل حماية الدلافين.

¹ نفس المرجع السابق ، ص: 24.

² <http://www.eef.org.bh/trdnenv.htm>

وإن كانت الجات لم تتضمن في جولتها الأخيرة في الأوروغواي اتفاقية بيئية محددة "إلا أن الاتفاقية الخاصة بمعايير الصحة والصحة النباتية (SPS) Sanitary and Phytosanitary Measures قد حددت التدابير التي يمكن أن تتخذها الدول لحماية السكان والنبات والحيوان من أية مخاطر لانتقال الأوبئة والأمراض أو الكائنات الناقلة لها عبر النباتات أو الحيوانات أو مشتقاتها أو المواد المضافة والملوثات والسموم في الأغذية والمشروبات.¹

كما تقدم اتفاقية القيود على التجارة (TBT) Agreement on Technical Barriers on Trade القواعد الفنية التي تتفق مع الأهداف البيئية حيث تشير إلى أنه ليس لأي دولة الحق من أن تمنع دولة أخرى بأن تطبق المعايير التي تراها ضرورية لحماية صحة وحياة الإنسان والنبات والحيوان لكن بشرط ألا تشكل هذه المعايير وسائل تمييز غير مبررة. وخلال المراحل النهائية لجولة الأوروغواي وخاصة الاجتماع الوزاري الذي عقد في مراكش عام 1994 والذي أسفر عن الإعلان عن إنشاء منظمة التجارة العالمية أخذت الاعتبارات البيئية اهتماماً أكثر وضوحاً وتزايداً، ففي هذا الاجتماع طالبت الدول وخاصة المتقدمة بضرورة تكوين لجنة فرعية تهتم بتنسيق السياسات المتعلقة بالتجارة والبيئة Committee on Trade & Environment، "ومن ثم فإن قرار إنشاء لجنة التجارة والبيئة شكّل الدليل القاطع على بداية دخول البعد البيئي ضمن اهتمامات منظمة التجارة العالمية.²

¹ <http://www.eef.org.bh/trdnenv.htm>

² <http://www.ennow.net>

2- لجنة التجارة والبيئة (CTE):

"تم تشكيل لجنة التجارة والبيئة في اجتماع مراكش في أبريل عام 1994 وهذه اللجنة كانت موجودة في واقع الأمر منذ عام 1971 لكنها ظلت غير نشطة".¹

"ونص اتفاق مراكش بشأن تحديد اختصاصات اللجنة على: تحديد العلاقة بين الإجراءات التجارية والإجراءات البيئية من أجل تعزيز التنمية المستدامة وتقديم مقترحات بشأن إجراء تعديلات لنصوص النظام التجاري متعدد الأطراف تتوافق مع طبيعة النظام العادلة وغير التمييزية"² وقد تم "وضع عناصر مرجعية لمهام لجنة التجارة والبيئة والتي تتمثل في:"³

- العلاقة بين أحكام النظام التجاري العالمي المتعدد الأطراف والإجراءات التجارية المتخذة لأغراض بيئية و التي تتعلق بالاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف؛
- العلاقة بين السياسات البيئية المتعلقة بالإجراءات البيئية ذات الآثار التجارية وأحكام النظام التجاري متعدد الأطراف؛
- العلاقة بين أحكام النظام التجاري العالمي متعدد الأطراف والرسوم والضرائب المفروضة لأغراض البيئة والمتطلبات البيئية المتعلقة بالمنتجات بما فيها المعايير والنظم الفنية والتعبئة والتغليف وإعادة الاستخدام؛
- توضيح أحكام منظمة التجارة العالمية بشأن الشفافية للإجراءات التجارية المتخذة لتحقيق أهداف بيئية والإجراءات والمتطلبات البيئية ذات الأثر التجاري الفعال؛
- العلاقة بين آليات تسوية النزاعات في النظام التجاري متعدد الأطراف وتلك المتضمنة في الاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف؛
- تحديد تأثيرات الأحكام البيئية على دخول الأسواق خاصة بالنسبة للدول النامية والفوائد البيئية الناتجة عن إزالة الحواجز والتوترات في المبادلات.

¹ جلال عبد الفتاح الملاح، مرجع سبق ذكره، ص: 25.

² اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الاتفاقيات الدولية وقضايا التجارة في المنطقة: البيئة، الأمم المتحدة نيويورك، 2003، ص: 08.

³ سهيل حسين الفلاوي، منظمة التجارة العالمية، الدار الثقافية بيروت، 2006، ص: 295.

- دراسة كل من الفقرات المتعلقة باتفاقية التجارة في الخدمات واتفاقية الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية وفقا لشروط المرجعية؛
 - النظر في الإجراءات المناسبة للعلاقة بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية المعنية بالبيئة و منظمة التجارة العالمية.
- "تري لجنة التجارة والبيئة أن الإطار الأمثل لمعالجة المشكلات البيئية هو التعاون في ظل الاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف، كما تؤكد اللجنة على عدم السماح بوجود الإجراءات الأحادية بدعوى الحفاظ على البيئة والتي تتنافى مع قواعد حرية التجارة بمنظمة التجارة العالمية"¹ كما أن اللجنة لم ترحب باقتراحات بعض الدول لتوسيع نطاق استخدام الإجراءات البيئية لتطبيق الاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف في التبادل التجاري مع الدول غير الأعضاء بتلك الاتفاقيات وفي حالة نشوب أي نزاع يتعلق بالمسائل البيئية وعلاقتها بالتجارة أقرت لجنة التجارة والبيئة أنه بإمكان كل الدول الأعضاء الالتجاء إلى جهاز فض المنازعات الخاص بمنظمة التجارة العالمية إلا إذا اتفق أطراف النزاع من الدول في تسوية هذا النزاع خارج المنظمة.

¹ <http://www.ennow.net>

المطلب الثالث: الدول المتقدمة وعلاقتها بربط التجارة بالبيئة

تسعى الدول المتقدمة للربط بين التجارة الدولية والبيئة من خلال منظمة التجارة العالمية وتحاول هذه الدول تبرير هذا الربط بين التجارة والبيئة من خلال انتقالية المشاكل البيئية والتلوث على الدول عبر إنتاج السلع الملوثة للبيئة والتي تدخل في التجارة الدولية، فالدول التي لا تلتزم بشروط بيئية تقوم بإنتاج وتصدير السلع الملوثة للبيئة على حساب الدول التي تطبق مواصفات بيئية عالية.

1- مبررات الدول المتقدمة لربط التجارة بالبيئة في إطار منظمة التجارة العالمية:

"إن الدعاوى المثارة الآن تحت مسميات مختلفة مثل إصلاح الجات/منظمة التجارة العالمية GATT/WTO Reform هي في حقيقة الأمر دعاوى لربط التجارة الدولية بالبيئة (أو غيرها من الموضوعات) وتقدم الدول المتقدمة في هذا الشأن بعض المبررات أهمها:"¹

أولاً: لا يمكن أن يكون هدف الجات/منظمة التجارة العالمية تحرير التجارة فقط بل يجب أن تكون التجارة بناء على الميزة النسبية للتكاليف وأن تكون خالية من أي آثار تشوه المنافسة وبهذا فإن الإجراءات المتخذة كي تتحمل الدولة الآثار الجانبية المترتبة على تلويثها للبيئة بما في ذلك إمكانية فرض الضرائب على انتقال التلوث هو أمر مقبول ويتمشى مع هدف التجارة الحرة.

ثانياً: لا يمكن حل مشكلة انتقال التلوث بين الدول من خلال سياسة وطنية أي أن مبدأ السلطة العليا التي تحدد السياسة البيئية الخاصة بالدولة لا يمكن تحقيقه على مستوى كل دولة ولكن يمكن حل هذه المشكلة المتمثلة في انتقالية التلوث من خلال القيود التي تحكم العلاقات الدولية ولذا لا بد من التوصل إلى تحديد الحالات التي تسمح بالتأثير في السياسات البيئية للدول الأخرى حيث ينص إعلان ريو دي جانيرو بأنه لا يجب أن تتعرض بيئة الدول الأخرى إلى الضرر من جراء الشروط البيئية السيئة لإحدى الدول.

¹ جلال عبد الفتاح الملاح، مرجع سبق ذكره، ص: 26.

وعليه لابد من وجود ترتيبات تسمح بتقسيم عادل لتكاليف الوقاية من الضرر البيئي الناشئ عن انتقالية المشاكل البيئية عبر الدول "ومن هنا فان الدول المتقدمة تتبنى وضع صيغة قانونية لهذه الإشكالية في إطار اتفاقية من خلال منظمة التجارة العالمية تربط التجارة بالبيئة".¹

2-التوجهات البيئية التي تسعى الدول المتقدمة تضمينها في التجارة وتخوفات الدول النامية:

إن مواجهة المخاطر البيئية التي يواجهها عالم اليوم تتطلب الكثير من الجهود والاهتمام من قبل كافة دول العالم كما تستحق الكثير من التنسيق والعمل المشترك في عدد من المجالات ولذا من الطبيعي أن يكون لكل دولة الحق في مراقبة التأثيرات المحتملة نتيجة المبادلات التجارية مع باقي الدول لحماية بيئتها ضد الأضرار المحتملة.

فلكل دولة مسؤولية وإن كانت متفاوتة في مواجهة مشكلات البيئة العالمية إلا أن الاهتمام المتزايد بالاعتبارات البيئية في التجارة الدولية أصبح يشكل مصدر إزعاج من طرف الدول النامية، إذ أن الاهتمام المتزايد بتطبيق المعايير البيئية ذات المستويات العالية من قبل الدول المتقدمة شكّل نوعاً من الحماية التجارية التي ترى الدول النامية بأنها غير عادلة فهي تقلل من قدرتها على بلوغ الأسواق وبالتالي التنازل عن الميزة النسبية والقدرة التنافسية لهذه الدول.

ومن جانب آخر فإن سعي الدول المتقدمة إلى فرض على الدول النامية من معاييرها البيئية الخاصة يؤدي في حالة الاستجابة إلى توجيه السياسات البيئية لهذه الدول نحو المواءمة مع توجهات واهتمامات الدول المتقدمة، "وبالتالي تصبح الأولويات البيئية والوطنية انعكاساً لما ترغبه الأسواق الخارجية وليس وفق المصالح الخاصة للدول النامية"،² خاصة إذا كانت هذه المعايير ليس في المنتجات ذاتها فقط وإنما تمتد إلى ظروف الإنتاج والإطار التنظيمي والتشريعي للدول المنتجة إلى جانب ما ينجر عن ذلك من قيود حمائية تتعارض مع اعتبارات تحرير التجارة الدولية.

¹ نفس المرجع السابق، ص: 27.

² سهيل حسين الفلاوي، مرجع سبق ذكره، ص: 293.

خاتمة الفصل:

لقد برزت اتجاهات عديدة لتفسير العلاقة بين التجارة والبيئة فمن جهة هناك من يعتقد بأن تحرير التجارة سيدفع في النهاية إلى اهتمام أكبر ومتزايد بالبيئة ومحاولة المحافظة عليها وهذا ما يمكن أن تستهدفه السياسات الخاصة بتحرير التجارة حيث يمكن تفعيل النشاط الاقتصادي العالمي والذي يؤدي إلى زيادة مستوى دخل الفرد وتحسين مستوى المعيشة والرفاهية مما يجعل الأفراد يزدون من اهتماماتهم بالمحافظة على الموارد البيئية نتيجة زيادة الوعي.

بينما هناك من ينادي في الجانب المقابل بأن زيادة مستويات الإنتاج هي المسبب الرئيسي لزيادة النشاط التجاري الذي سوف يؤدي إلى أضرار كبيرة بالبيئة والتنمية المستدامة نتيجة الاستهلاك المتزايد والمفرط للموارد الطبيعية وزيادة التلوث.